تفنيد بعض ما أثير حول صحيح البخاري من أباطيل

د/ فاطمة بنت محمد الزويهري

الأستاذ المساعد بكلية ينبع الجامعية بالهيئة الملكية

المملكة العربية السعودية

مقدمة:

الحمد لله الذي سهل لعباده المتقين إلى مرضاته سبيلا وأوضح لهم طرق الهداية وجعل اتباع الرسول عليها دليلا، واتخذهم عبيدا له فأقروا له بالعبودية ولم يتخذوا من دونه وكيلا. والحمد لله الذي أقام في أزمنة الفترات من يكون ببيان سنن المرسلين كفيلا واختص هذه الأمة بأنه لا تزالُ فيها طائفة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمره ولو اجتمع الثقلان على حربهم قبيلا. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة برداء الإخلاص مشمولة، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، الذي بلغ به من إكمال الدين مأموله، تركنا على الواضحة البيضاء ليلها كنهارها، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأصول الكريمة والأمجاد المأثورة.

أما بعد، فإن الله عز وجل حفظ دينه من عبث العابثين، وكيد الكائدين، وتمثل هذا الحفظ في صور عديدة وأشكال مختلفة، وهو أمر لا يخفى على كل منصف تجرد من التعصب، وتحلى بالعدل الذي هو ميزة العقلاء، ولا غرو أن يولي العلماء – منذ الصدر الأول – جلّ اهتمامهم وكبير عنايتهم بالسنة المشرفة تدوينا، وتحريراً وضبطاً، ودحضاً لكل ما هو دخيل عليها، قال تعالى: **(إِنَّا نَحنُ نَزّلْنا الْذِّكْرَ وَإِنَّا لَه لحَافِظُوْن)**(الحجر: ٩).

وقد هيأ الله من يحفظ السنة النبوية من جهابذة الرجال، الذين بذلوا أنفسهم لهذا الشأن العظيم من أمثال الإمام البخاري الذي قال فيه رجاء الحافظ: هو آية من آيات الله يمشي على ظهر الأرض(١). ولذا كان صحيحه، وصحيح الإمام مسلم الذي قيل في ترجمته ما قيل في الإمام البخاري من حيث الحفظ والإتقان والزهد والعبادة محل قبولٍ عند الأمة، لتوافر شروط الصحيح فيهما في أعلى درجاته.

وقد عمدت في هذا البحث إلى نقد بعض ما وجه إلى صحيح البخاري من شبه وافتراءات، وتفنيدها والرد عليها، كما أتبعت ذلك بالرد على ما جاء

(١) سير أعلام النبلاء ٤٢٧/١٢.

في كتاب إسماعيل الكردي[١]من انتقاد لأحاديث في صحيح البخاري. ولا يخفى على منصف أهمية هذا الموضوع، حيث أن الدفاع عن السنة دفاع عن الدين، ونصرة للنبي صلى الله عليه وسلم التي هي سبب الفلاح في الدنيا والآخرة قال تعالى: **(فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)**(الأعراف ١٥٧).

وكان مما دفعني لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

١-إدراكي لأهمية هذا الموضوع وحاجة الأمة له عامة، وطلاب الحديث خاصة .

٢-احتياج المكتبة الإسلامية، والباحث المسلم، إلى كتابات ودراسات مقننة تواجه التيار المعادي للسنة الذي يطعن في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ويشكك فيها، والذي يجد له في وقتنا المعاصر انتشارا واسعا مع تطور وسائل التقنية والمعلومات.

٣-الرغبة في التصدي لمن انتقد على أهل السنة وطلاب الحديث إجلالهم للصحيحين فنسبوا إليهم التعنت والتقليدية في أفهامهم.

٤-دحض شبه المغرضين الطاعنين في كتب السنة المشرفة وفي علماء الأمة المعروفين بالثقة والعدالة.

الدراسات السابقة:

تعددت التصانيف في الدفاع عن البخاري وصحيحه قديما وحديثا، فابن حجر جعل مقدمة شرحه على البخاري خاصة لهذا الغرض، وكذلك العيني ولكنه لم يفرد، بل قد صنف ابن حجر كتابا أفرد فيه مسألة واحدة تتعلق بالصحيح (المعلقات) وهكذا.. واستفادت الدراسات الحديثة من هذه المصنفات فائدة كبيرة، مثل:الأنوار الكاشفة، للمعلمي، الذي رد فيه على أباطيل أبي رية على السنة عامة وعلى صحيح البخاري خاصة. والدفاع عن السنة، لأبي شهبة الذي رد فيه أيضا على شبه أحمد أمين في كتاب (ضحى الإسلام)

(١) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين.

وغيره، وتناول نقض انتقادت المستشرقين وغيرهم على صـــحيح البخـــاري. ومنزلة الصحيحين،لعبد الرحمن علي العبادي.

وقد قسمته على النحو التالي: مقدمة، وبابين متضمنة فصولا ومباحثـــا، وختمته بخاتمة.

المقدمة: وتشمل:

- أهمية الموضوع.
- وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- والمنهج الذي اتبعته في كتابته.

خطة البحث:

التمهيد: ويشمل: (نبذة عن محاولة الأعداء التشكيك في السنة،والنيل من رجالها، وغايتهم من الحط من قدر الصحيحين).

الباب الأول: صحيح البخاري والشبه التي أثيرت حوله.

الفصل الأول: (صحيح البخاري ومكانته العلمية).

المبحث الأول: التعريف بالبخاري.

المبحث الثاني: مكانة صحيح البخاري العلمية.

الفصل الثاني: الشُّبَه التي أثيرت حول صحيح البخاري:

المبحث الأول: شبهة وجود أحاديث منتقدة فيه يبطـــل إجمـــاع الأمة على صحة أحاديثه.

المبحث الثاني: شبهة انتقاد رجال البخاري وأن فيهم كـــذابين ومبتدعة.

المبحث الثالث: شبهة أن البخاري مات قبل أن يُبَيِّض كتابه.

المبحث الرابع: شبهة تقطيعه للأحاديث.

المبحث الخامس: شبهة الرواية بالمعنى.

الباب الثاني: أحاديث منتقدة على البخاري والرد على منتقدها:

الحديث الأول: (... أيما مؤمن سببته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة).

الحديث الثاني: (... أن النبي-ﷺ- أغار على بني المصطلق).

الحديث الثالث: (كان النبي –ﷺ– يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل).

الحديث الرابع: (فتر الوحي فترة حتى حزن النبي –ﷺ– حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال).

الخاتمة والنتائج.

فهرس الكتب والمراجع.

المنهج الذي اتبعته في كتابة البحث:

١- ترجمت للإمام البخاري ترجمة مختصرة، وذكرت أقوال العلماء إقرارا بفضله، ومكانة كتابه.

٢- بدأت بالشبهات التي أثيرت حول صحيح البخاري والرد عليها، واقتصرت على خمسة منها، خشية الإطالة.

٣- ذكرت أربعة أحاديث، مما أورده إسماعيل الكردي في كتابه منتقدا بها على البخاري، وبينت الرد عليها.

٤- عزوت الآيات القرآنية، وضبطتها بالشكل.

٥- عزوت الأقوال من مصادرها الأصلية.

٦- أعرِّف بما قد يخفى من الأماكن والبلدان، وأبين بعض الألفاظ الغريبة معتمدة في ذلك على كتب اللغة والغريب، وشروح الحديث.

هذا منهجي في البحث توخَّيت في عرضه الاختصار، أسأل الله التوفيق والسداد وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يعلّمني ما ينفعني وينفعني بما علمني، وأن يجمع كلمة المسلمين، ويوحد بين قلوبهم على حبه، وحب رسوله -ﷺ- إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين.

تمهيد:

لقد تعرضت السنة النبوية لحملات عديدة من النيل من رجالها بدءاً من صحابة رسول الله ﷺ، والتشكيك في عدالتهم وديانتهم، والطعن فيمن عرف بكثرة الرواية منهم، ومروراً بكبار أئمة التابعين الذين كان لهم دور مشهود في تدوين الحديث ونشر السنة كالإمام البخاري وغيره.

وما أن فرغ خصوم السنة من ذلك حتى بدؤوا جولة جديدة، كان الهدف فيها هذه المرة أعظم أصول الإسلام بعد القرآن، فصوبوا سهامهم نحو الصحيحين ومؤلفيهما، واتخذوهما غرضاً لحملاتهم وشبهاتهم، لأن في النيل منهما نيلاً من الإسلام، ولأن إسقاط الثقة بهما هو-في الحقيقة كما أراه- إسقاط للثقة بجملة كبيرة من أحكام الشريعة التي إنما ثبتت بتصحيح هذين الإمامين الجليلين وتلقي الأمة لها بالقبول، فإذا نجحوا في الانتقاص منهما، فقد أصابوا الإسلام في مقتل يصعب بعده استمرار الحياة، ولذلك جعلوا من

أهم أهدافهم وأولى أولياتهم إسقاط الثقة بأحاديث الصحيحين ورواتهما بشتى الوسائل، لتنهار بعد ذلك صروح السنة في غيرهما من الكتب والمصنفات الأخرى.

وسأعرض لأهم ما أثير حول صحيح البخاري[١] من شبهات، وليس المقصود استيفاء كل الشبه الواردة وتفنيدها فهو أمر يحتاج إلى دراسة خاصة لا يتسع لها المقام، ولكن حسبي أن أشير إلى أهم الأمور التي أثارها هؤلاء، سواء ممن ينتسب إلى الإسلام، ويُحسب على السنة، أو ممن ينتسب إلى الفرق الضالة التي لها موقف معروف أصلاً من أحاديث الصحيحين لأنها لا تتفق مع أهوائهم وانحرافاتهم.

الباب الأول : صحيح البخاري والشبه التي أثيرت حوله

الفصل الأول: (صحيح البخاري ومكانته العلمية)

المبحث الأول التعريف بالبخاري:

اسمه: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه[٢]، الجعفي[٣] مولاهم، البخاري[٤].

مولده: ولد في ليلة الجمعة، الثالث عشر من شوال، سنة أربع وتسعين ومائه، ومات أبوه وهو صغير، فنشأ في حجر أمه فألهمه الله حفظ الحديث،

---

(١) ولم أفصل في ما أثير حول الإمام مسلم وصحيحه لأمرين، الأول : لتقارب ما يقال من شبه فيه مع القول في صحيح البخاري، والثاني منعا للإطالة.

(٢) قال السبكي في طبقات الشافعية:هي بفتح الباء الموحدة بعدها راء ساكنة ثم دال مكسورة مهملة ثم زاى ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم هاء، وهي(كلمة فارسية معناها: الزراع)انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢١٢/٢ القاموس المحيط٧٧/١

(٣) الجعفي: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء هذه النسبة إلى القبيلة الجعفيين التي نسب البخاري إلى ولائهم الأنساب ٦٧/٢.

(٤) قال السمعاني: هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها بخارا . الأنساب ٢٩٣/١.

وهو في الكتاب، وقرأ الكتب المشهورة، وهو ابن ست عشر سنة حتى قيل: إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سردا[١].

وكانت أمه عابدة صاحبة كرامات روى اللالكائي أن محمد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صغره فرأت والدته الخليل إبراهيم في المنام فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد رد الله عليه بصره[٢].

ثناء العلماء عليه: قال نعيم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة، وقال بندار لماّ دخل البخاري البصرة: اليوم دخل سيد الفقهاء. وقال أحمد بن حنبل: ما أَخرجَت خراسان مُثلَ محمد بن إسماعيل. وقال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول اللَّه -ﷺ- وأحفظ له من محمد بن إسماعيل[٣]. وقال مسلم بن الحجاج وقد جاء إلى البخاري: دعني أقبّل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله[٤]. وقال موسى بن هارون: لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يُنَصِّبوا آخر مثل البخاري ما قدروا عليه. وقال ابن حجر: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث [٥]. ودخل مرة إلى مجلس بندار فما عرفه فقيل له هذا أبو عبد الله فقام فأخذ بيده وعانقه وقال: مرحبا بمن أفتخر به منذ سنين. وقال إسحق بن راهويه وعنده البخاري: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن، لاحتاج إليه الناس، لمعرفته بالحديث وفهمه [٦].

---

(١) البداية والنهاية ١١: ٢٥.

(٢) مقدمة فتح الباري ص٤٧٨ .

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٤٤/٩ وتهذيب الكمال ٤٣٠/٢٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٢ .

(٥) تقريب التهذيب ١/ ٤٦٨.

(٦) انظر المنتظم لابن الجوزي المنتظم ١١٦/١٢، سير أعلام النبلاء ٤٣٨/١٢ تغليق التعليق التعليق ٤٠٩/٥.

حفظه وسعة علمه: وقال الإمام البخاري: لما دخلت البصرة صِرْتُ إلى مجلس محمد بن بشار فلما خرج وقع بصره عَلَيَّ فقال:من أين الفتى؟ قلت: من أهل بخارى،قال:كيف تركت أبا عبد الله؟ فأمسكت، فقال له أصحابه:رحمك الله،هو أبو عبد الله فقام فأخذ بيدي وعانقني وقال: مرحبا بمن أفتخر به منذ سنين.(١)، وقال محمود بن النضر الشافعي: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فَضَّلُوهُ على أَنْفُسهم(٢). وقال الإمام أحمد بن حنبل: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان أبو زُرْعَةَ الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي(٣)، ولما دخل البخاري العراق قال أبو حاتم الرازي: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق(٤)، وقال أحمد بن حمدون الحافظ رأيت البخاري في جنازة، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسماء، والعلل، والبخاري يمر فيه مثل السهم، كأنه يقرأ **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)**(الإخلاص: ١)(٥). قال البخاري رحمه الله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح (٦).

وفاته: مات ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين رحمه الله(٧) في قرية خرْتَنك(٨).

---

(١) تاريخ بغداد ١٧/٢.

(٢) مقدمة فتح الباري ص٤٨٥.

(٣) تاريخ بغداد ٢١/٢.

(٤) مقدمة فتح الباري ص٤٨٢ .

(٥) تغليق التعليق ٤١٩/٥.

(٦) المصدر السابق ص ٤٨٧.

(٧)الثقات ١١٣/٩ و البداية والنهاية ٢٤/١١ تاريخ الإسلام ٢٥٢/١٩ سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢ تغليق التعليق ٤٤١/٥.

(٨) خرتنك:بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ بها قبر إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري . معجم =

المبحث الثاني: مكانة صحيح البخاري العلمية

لقد تميز الجامع الصحيح للإمام البخاري –رحمه الله– بمميزات خاصة من بين مؤلفاته، وهذا الكتاب المبارك من أهم الأسباب التي دعت الأمة الإسلامية إلى تلقيب الإمام البخاري بـ(إمام المحدثين) و(أمير المؤمنين في الحديث). فهذا الإنسان القادم من سهول أواسط آسيا، استطاع بعلمه أن يكون أحد أبرز الشخصيات العلمية في المجتمع الإسلامي لأكثر من ألف ومائتي عام حتى الآن.. لم ينبذه أحد لأنه ليس عربياً أو قرشيا أو هاشميا! ولم يستنكف أحد أن يصير الفتى اليتيم علَما في الحديث النبوي، ويُعترف له بأنه (إمام) في هذا المجال!

كثير من الناس لا يعلمون أن تدوين البخاري لكتابه الصحيح سبقه الكثير من الكتب المصنفة في تدوين الحديث لغيره من الحفاظ[1]، ورغم أن هؤلاء الأعلام بذلوا غاية جهدهم في تدوين المصنفات الحديثية، إلا أن الله تبارك وتعالى كتب لصحيح البخاري الريادة والقبول بين جمهور المسلمين.

إن الإمام البخاري عندما صنف (الجامع الصحيح) قضى ستة عشر عاما[2] تأليفا ومراجعة وتقييما.. ثم عرضه على علماءَ كبار مثل: أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين، وابن المديني، وغيرهم! فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[3].

ومما يبين جلالة قدر الجامع الصحيح وعظمته أن العلماء من السلف إلى الخلف مع اختلاف مذاهبهم وفرقهم لم يفتأ الكثير منهم يخدمه[4] بين شارح،

=

البلدان ٢/٣٥٦ .

(١) انظر أمثلة لهؤلاء الحفاظ في مقدمة فتح الباري ص٦.

(٢) مقدمة فتح الباري ص٤٨٩ .

(٣) المصدر السابق ص٤٨٩.

(٤) لمعرفة أوسع لهذه المصنفات العاملة على صحيح البخاري ينظر كشف الظنون ١/٣٦٥، =

وجامع لرجاله، وباحث في أبوابه الفقهية وتراجمه، ومنهم من اختصره، ومن العلماء من أهل العلم من وصل معلقاته، ومنهم من ألف في شروطه، ومنهم من صنف شروحا، ووضعوا عليه ومستدركا، وهكذا تنوعت طرق خدمة هذا الكتاب، أليس في هذا دليل جلي على مكانته ومنزلته على مر القرون.

ومما يدل على قدر صحيحه ومكانته قوله هو نفسه: صنَّفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى. وكان الإمام البخاري قد حفظ الستمائة ألف حديث هذه وكلها صحيح، وما اختاره في صحيحه هي ما كان من هذه الأحاديث المحفوظة لديه، كما أنه حفظ مائتي ألف حديث غير صحيح !!! فعن محمد بن حمدويه قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح(١).

وممن شهد بمكانة صحيح البخاري الحافظ ابن كثير حيث قال: أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه(٢). وقال أبو عبد الرحمن النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد ابن إسماعيل –يعني البخاري– وكان علي بن المديني إذا بلغه عنه شيء يقول: ما رأى مثل نفسه(٣). وروى عنه الفَرْبَري قوله: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وروى محمد بن عبد القدوس،قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوَّلَ محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامِعِهِ بين قبر النَّبي ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. وروى الفَرْبَري عن البخاري قال

=

الحطة ص ٢١٢، معجم المؤلفين ٧٤/٤.

(١) مقدمة فتح الباري ص٤٨٧ .

(٢) البداية والنهاية ٢٤/١١.

(٣) مقدمة فتح الباري ص٣٤٧.

: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته[1].

وأما عن الدقة فقد روى الإسماعيلي عنه قوله: لم أخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وتركت من الصحيح أكثر، وقال البخاري أيضا: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول[2]. فعرف العلماء المحققون من علماء الحديث الشريف لصحيح البخاري ولمؤلفه مكانته، إلى حَدِّ أن الحديث لو أورده البخاري من غير سند كان محل قبول. قال الزَّبِيْدِيُّ:.. وكذا إذا سقط رجاله، فحكمه في صحيح البخاري إن أتى بقال أو رُوِيَ دل على أنه ثَبَتَ عنده[3].

فإذا كان هذا شأن ما لم يُذكر له سند أصلا عند البخاري هو بِهذا الاعتبار فكيف إذا أسنده البخاري؟ ثم كيف إذا اتفق الشيخان على تخريجه؟ ألا يكون ذلك له قوة، ويجعله حجة لكل محتج؟ ثم إن شرط الصحيح عند العلماء: أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مُدَلِّسٍ، ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سُلَيْم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد والحديث، إذا كان بِهذه الصفة أُطْلِقَ عليه لفظ الصحة[4]، ذَكَرَهُ كائناً من كان، فكيف إذا كان راويه البخاري، بل كيف إذا كان الشيخان كلاهما هما الراويين؟

وأخيرا فمهما كذب المبطلون، وادعى المدعون، فالبخاري وصحيحه يبقى، كما وصفه الحافظ (جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث) نعم! جبل شامخ، وقمة تسمو فوق الشبهات. وسأبين بعض الشبه التي أثيرت حول صحيحه، وأذكر الرد عليها بإذن الله تعالى.

---

(١) مقدمة فتح الباري ص٧.

(٢) المصدر السابق .

(٣) بلغة الأريب ١٩٢/١.

(٤) انظر لتفصيل شروط الصحة تدريب الراوي ٦٤/١، ثمرات النظر ١٢٠/١.

الفصل الثاني: الشُّبَه التي أثيرت حول صحيح البخاري:

المبحث الأول: شبهة وجود أحاديث منتقدة فيه تبطل إجماع الأمة على صحة أحاديثه وتلقي كتابه بالقبول:

إن من جملة ما ذكروا من الشبه التي توهن من قوة صحيح البخاري بزعمهم أنه قد تعرَّض للنقد من قبل الأئمة، وأن فيه أحاديث لا تصح وبعضها علامة الوضع بادية عليه، إضافة إلى ذلك التناقض والتعارض بين بعض الأحاديث التي رواها البخاري،مما يصعب معه الجمع بينها، إضافة إلى أن ثمة عدد هائل من رجاله قد تكلم فيهم بتضعيف أو تجريح، كما أنه قد أخرج أحاديث أناس من أهل البدع لم يسلموا من طعن في عقيدتهم.

فهذا محمود أبو رية –الذي تمادى بضلاله وغيه– يقول : إنهم –أي العلماء– أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري ومسلم، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري والنووي لمسلم استشكالات كثيرة، وألف عليهما مستخرجات متعددة، فإذا كان البخاري ومسلم – وهما الصحيحان – كما يسمونها – يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما هذا الكلام – دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما – فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري ومسلم من كتب الأحاديث[1].

ويقول محمد رشيد رضا بعد أن عرض الأحاديث المنتقدة على البخاري: وإذا قرأت ما قاله الحافظ ابن حجر – فيها رأيتها كلها في فن الصناعة، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه فتح الباري، رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها، أو تعارضها مع غيرها – أكثر مما صرح به الحافظ نفسه – مع محاولة – من الحافظ – الجمع بين المختلفات، وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض.

وقال: ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة، بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة، لا يسهل على

(١) أضواء على السنة المحمدية ٢٧٣- ٢٨٥ .

أحد إثباتها ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدّوه من علامة الوضع، وإنّ في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه....

فإذا تأمّلتم هذا وذاك علمتم أنّه ليس من أصول الدين ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكلّ حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحّة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية، الاطّلاع على صحيح البخاري والإقرار بكلّ ما فيه – وعلمتم أيضاً أنّ المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلاّ بدليل يقوم عنده على عدم صحّته متناً أو سنداً، فالعلماء الّذين أنكروا صحّة بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلاّ بأدلّة قامت عندهم، قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأً، ولا يعدُّ أحدهم طاعناً في دين الإسلام[1].

وقد جعل إسماعيل كردي مسألة إجماع الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول دعوى تحتاج إلى دليل، وتساءل (هل تلقى فعلا علماء أهل السنة والجماعة جميعهم سلفا وخلفا أحاديث الصحيحين كلها بالقبول؟)[2] وهو يجيب على نفسه بجواب تظلله التعمية، ويحتويه التناقض – كما سنفصل ذلك في الرد على هذه الشبهة – ثم ذكر أقوال الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب وغيرهم ممن نقدوا بعض الأحاديث في صحيح البخاري، والذي يلاحظ من أسلوبه في التعبير عن هذه المسألة استعماله لمصطلح (نفي الصحة عن بعض الأحاديث) وهو أمر غير واقع كما سيتضح ذلك.

الرد على هذه الشبهة:

قبل الشروع في مناقشة هذه المزاعم ينبغي أن يُعلم بادئ ذي بدء أن الأمة قد أجمعت على تلقي صحيحي البخاري ومسلم بالقبول علماً وعملاً، وقد نقل الاتفاق وإجماع الأمة على ذلك جماعة من أهل العلم منهم الإمام أبو

(١) تفسير المنار ٥٨٠/١٠.

(٢) نحو تفعيل نقد قواعد متن الحديث ص ٤٨.

عمرو بن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث[١]، والإمام النووي وغيرهم، يقول النووي رحمه الله: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة[٢]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن[٣].

ومن هنا فإن كل من هوَّن من أمرهما، وغض من شأنهما فقد خالف سبيل المؤمنين، وسلك سبيل أهل البدع والأهواء، الذين قال عنهم الإمام الشاطبي: سُمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم ويتأول عليهم فيما أرادوا.

فردوا كثيرا من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأساءوا الظن بما صح عن النبي –ﷺ– وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، وصيروا العقل شارعا جاء الشرع أولا، بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل إلى غير ذلك من الشناعات[٤]، ولا ينكر طالب الحديث المتبحر في علم السنة والرجال أن بعض أحاديث الصحيحين كانت محل انتقاد من قِبل بعض المحدثين والحفاظ كالدارقطني وغيره، ولكن ما هي طبيعة هذا الانتقاد ؟، وهل يصح أن يجعل من هذا الانتقاد ذريعة للطعن في أحاديثهما جملة، وإهدار قيمتهما العلمية والشرعية كما أراد المغرضون الشانئون؟!.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/١.

(٣) الفتاوى الكبرى٢٣٠/٢.

(٤) الاعتصام ١٧٦/٢بتصرف.

لقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذه الانتقادات وأماطوا اللثام عنها، وبينوا أنها لا تقدح أبداً في أصل موضوع الكتاب، فهذا النقد لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة – كما يعبر الكردي بقوله: أن العلماء نفوا صحة بعض الأحاديث– وإنما كان من قِبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح والتزمها كل واحد منهم في كتابه، كما يقول الإمام: النووي رحمه الله: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاَّ بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه(١).

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومردُّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى، وليس بالضرورة أن يكون الصواب فيها مع الناقد بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلم فيها، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم، وسأعرض في الباب الثاني من البحث إلى نماذج مما انتقده الكردي، وكان الحق فيها مع البخاري.

والعلماء الذين نقلوا إجماع الأمة على تلقي الكتابين بالقبول استثنوا هذه الأحاديث المنتقدة لأن هذه المواضع مما حصل التنازع فيه، ولذا لم يحصل لها من التلقي والقبول ما حصل لبقية الكتاب قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته: وأجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره(٢)، ونقل ابن حجر قول ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم له (ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم، وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول) وعقب ابن حجر على ذلك بقوله: وهو احتراز حسن(٣)، فجَعْلُ انتقاد بعض الأحاديث في الصحيحين –لكونهما أخلا بشرطهما فيها في نظر الناقد مع

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٧/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٢٨.

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٣٤٦.

كونها صحيحة، وقد يكون الصواب معهما- مبرراً كافياً للتشكيك فيهما، ورد أحاديثهما جملة ليس مسلك المنصفين، وإنما مبناه الهوى والتعصب.

وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين اشتغلوا بالصحيحين، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثاً وشرحاً وتدريساً وتتبعاً وسبراً لأحاديثهما – مؤونة الرد على هذه الشبهة ودحضها. فقد ذكر الإمام الحافظ ابن حجر –في مقدمة الفتح- أن عدد ما انتقد عليهما من الأحاديث المسندة مائتا حديث وعشرة، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً، واختص البخاري بثمانية وسبعين ومسلم بمائة، وهذه الأحاديث المنتقدة إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية، كالمعلقات والمتابعات والشواهد، أجيب عن الاعتراض عليهما بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدارقطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً، وإن كانت من الأحاديث المسندة، فإما أن يكون النقد مبنياً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين خالفهم فيها غيرهم فلا يقبل لضعف مبناه، وإما أن يكون مبنياً على قواعد قوية فحينئذ يكون قد تعارض تصحيحهما أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض، ولا ريب في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما من أئمة هذا الفن، فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً، وقال مسلم: عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف ذلك تبين أنهما لا يخرّجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، وهذا هو الجواب الإجمالي[1].

(١) مستنبط من هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٤٦ .

وأما الجواب التفصيلي فقد قسَّم الحافظ ابن حجر الأحاديث المنتقدة إلى ستة أقسام، تكلم عليها ثم أجاب عنها حديثاً حديثاً، ثم قال رحمه الله: هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية[1].

المبحث الثاني: شبهة انتقاد رجال صحيح البخاري وأن فيهم كذابين ومبتدعة:

إن من الشبه الهزيلة التي نسبها المغترفون لزيف عقولهم، أمثال الكردي وغيره، إلى صحيح البخاري أن العلماء انتقدوا رواة الصحيح، وجرحوا بعضهم، ونسبوهم إلى الابتداع، حتى ادعى الكردي إبطال الإجماع على قبوله لوجود القدرية وغيرهم من المبتدعة من رواته. فهم قد أرجفوا وهوّلوا بأن الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخاري نحواً ثمانين، وبعضهم كذاب وبعضهم مجهول الحال، والتمثيل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس. فربما استهول القارئ غير المطلع هذا الكلام، مع أنه لو تدبر حال أولئك الثمانين، واستقرأ ما أخرجه البخاري لهم، لاتضح له أن الأمر يختلف عم أراد أن يصوره أولئك.

وها هو الحافظ ابن حجر يتولى زمام الرد على هذه الشبهة، فينقض دعواهم، ويفند ادعاؤهم، فقد بيَّن في مقدمة الفتح: أنه من الأمور المعلومة عند أئمة الحديث، أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو يقتضي عدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، لا سيما إذا أضيف إلى ذلك إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا

(١) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٤٧ – ٣٨٣.

إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة(١).

ثم بين أن مدار أسباب الجرح على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل. فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا.

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمَد أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وأما إن وصف بقلة الغلط كما يقال: سيئ الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ٣٨٤/١.

في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك. وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير، وقد تعرض الحافظ لكل هذه الأحاديث عند الكلام على الأحاديث المنتقدة، وانتصر فيها لصاحب الصحيح وبين أن الصواب معه وليس مع المنتقد.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من اشتراطه اللقاء مع المعاصرة وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلاً ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك معنعناً. وهي مدفوعة كذلك أيضاً عمن أخرج لهم مسلم فإنه اشترط مع المعاصرة إمكان اللقاء، وأن لا يكون المرسل ممن عرف بالتدليس والإرسال، فمثل هذا لا يخرج له في الصحيح، وما وجد فيهما من أحاديث فيها عنعنة من عرف بالتدليس والإرسال فمحمول على وجود طرق أخرى فيها التصريح بالسماع والتحديث.

وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفَّرُ بها أو يفسّق، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة – كما في غلاة الروافض– من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة. والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغيرهم من الفرق والطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فهذا هو الذي وقع الخلاف في قبول حديثه إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة.

والمذهب الأعدل –كما قال الحافظ– التفريق بين أن يكون داعية إلى بدعته أو غير داعية، فيقبل حديث غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وزاد بعضهم قيداً: وهو ألاَّ تشتمل رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها، وأن لا يوافقه غيره في رواية هذا الحديث، فإن وافقه غيره فلا

يلتفت إلى حديث المبتدع إخماداً لبدعته، وإطفاءً لناره، وأما إذا لم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما عرف به من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، ومن هذا القبيل إخراج صاحبا الصحيح لجماعة ممن رموا ببعض بدع العقائد كالخوارج والإرجاء والقدر والتشيع(١)، وقد سرد الحافظ رحمه الله أسماءهم في فصل مستقل(٢).

ومما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الطعن قد يقع بما لا أثر له في الرواية، كما عاب قوم من أهل الورع جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم بذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، وأبعد من ذلك التضعيف الذي يقع من باب التحامل بين الأقران، أو تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدراً، أو أعرف بالحديث، فكل هذا غير مقبول ولا يعتبر به، وقد ذكر الحافظ رحمه الله ما وقع في الصحيح من ذلك، وسرد جميع أسماء من ضعفوا بأمر مردود غير مقبول(٣).

وأما رجال البخاري المتكلم فيهم، فقد عقد الحافظ رحمه الله فصلا مستقلا للكلام عليهم رجلاً رجلاً، مع حكاية الطعن، والتنقيب عن سببه، والجواب عن ذلك بما يكفي ويشفي، كما فعل في الأحاديث المنتقدة تماماً.

وقال الحافظ أيضا: ومن تأمل كلام البخاري ونظر في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه، علم إمامته وموقعه من هذا الشأن، وتبين له ما ذكرنا وأن الحال ليس مطردا على قانون واحد. ونظير هذا من يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سببا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده، كما يفعله كثير من المتأخرين من الظاهرية وغيرهم، وهو غلط فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه

(١) مقدمة فتح الباري ٣٩٦/١.

(٢) المصدر السابق ص٤٥٩.

(٣) مقدمة فتح الباري ٤٦٠/١ .

غلطه لا يوجب ضعف حديثه مطلقا[١]. ومن ذلك على سبيل المثال: إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي.

أقوال العلماء فيه:

١- قال أبو حاتم محله الصدق وكان مغفلا[٢].

٢- قال أحمد: لا بأس به[٣]. وقال الفضل بن زياد سمعت أحمد وقيل له من بالمدينة اليوم قال ابن أويس وهو عالم كثير العلم أو نحو هذا وقال مرة هو ثقة قام في المحنة مقاما محمودا[٤].

٣- وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: غير ثقة[٥].

٤- وقال اللالكائي بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه ولعله بان له ما لم يبن لغيره لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف.

٥- وقال الدارقطني لا أختاره في الصحيح[٦].

فقد يشكل على البعض إخراج البخاري لرواية إسماعيل بن عبد الله بن أويس.

والجواب عن هذا الإشكال: هو أن الرجل ليس بكذاب، وإنما ضعف في حفظه، وكانت عنده أصول والبخاري ومسلم إنما رويا له قليلا من صحيح أصوله. كما قال ابن حجر: «وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه. وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢٠٠/١.

(٢) الجرح والتعديل ١٨٠/٢.

(٣) بحر الدم ص ٢٣.

(٤) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١٨١/١ .

(٥) الضعفاء للنسائي ص١٧.

(٦) تهذيب الكمال ١٢٧/٣تهذيب التهذيب ٢٧١/١.

فيه غيره فيعتبر به. وقد ذكر أيضا أنه حين احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري[١].

وأما فيما يتعلق بإخراج البخاري لحديث عكرمة مولى ابن عباس[٢]، ورميه بالكذب، فإن ترجمة عكرمة مشهورة في كتب الرجال فليراجعها من أحب، وأما البخاري فقد كان الميزان بيده، لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة إن حدَّث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً ولا اختلافاً لا يقع في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره، بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدِّق بعضها بعضاً، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد في القرآن أو من حديث صحابي آخر .فتبين للبخاري أنه ثقة. إذن فلا وجه لهم فيما استنكروه، وقولهم في هذه الشبهة مردود عليهم والحمد لله.

المبحث الثالث: شبهة أن البخاري مات قبل أن يُبَيِّض كتابه .

ومن الشبه التي استدل بها المغرضون للسنة، والراغبين الانتقاص من القمة، أمثال أبي رية[٣] وغيره على ضعف أحاديث البخاري، وعدم الاعتماد

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٣٩١.

(٢) ووجه انتقادهم لإخراجه عن عكرمة أنه: قال فيه أبو الأسود: كان عكرمة قليل العقل خفيفا كان قد سمع الحديث من رجلين وكان إذا سئل حدث به عن رجل ثم يسأل عنه بعد ذلك فيحدث به عن الآخر فكانوا يقولون ما أكذبه. وقيل إنه قد أتى نجدة الحروري فأقام عنده ستة أشهر . وروي عن أبي الأسود كان أول من أحدث فيهم أي أهل المغرب رأي الصفرية. ذكر يعقوب بن سفيان الخوارج عنه أخذوا . وقال علي بن المديني كان عكرمة يرى رأي نجدة وقال يحيى بن معين إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية. وقال عطاء كان أباضيا. انظر،تهذيب التهذيب ٢٣٧/٧ تهذيب الكمال ٢٦٤/٢٠ والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي٥٨٣/٢.

(٣) كما ذكر ذلك المعلمي في الأنوار الكاشفة ص ٢٦٣.

عليهما، أن البخاري رحمه الله مات قبل أن يبيض صحيحه، فكان إتمامه على يد غيره، مستشهداً بكلام المستملي أحد رواة البخاري – والذي نقله عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أنه قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض(١).

كما ذكر ذلك قبل ابن حجر أبو الوليد الباجي حيث قال عن إبراهيم بن أحمد: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتم بعد وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ومما يدل على صحة هذا القول: أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي وقد نسخوا من أصل واحد فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة، أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه ويبين ذلك: أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث(٢).

والغرض من هذا الكلام والاستدلال، إيهام القارئ أن البخاري ترك كتابه مسودة، ومن شأن المسودات أنها لم تنقح، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتي الكتاب على غير ما يرام، كل ذلك ليخلصوا إلى ما يريدون من التشكيك في منزلة أحاديث الصحيحين.

وليس في كلام المستملي والباجي ما يشهد لذلك إطلاقاً، فإن البخاري رحمه الله، لم يمت إلا بعد أن نقَّح كتابه، وهذبه غاية التهذيب، وهذا النقل الذي ذكره الحافظ، إنما هو في شأن التراجم التي بيضها البخاري: أي ذكرها، ولم يذكر فيها حديثاً، أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً، بل

(١) مقدمة الفتح ص ٨.

(٢) التعديل والتجريح ٣١٠/١.

إن هذا النقل يدل على أن صحيح البخاري كان مدوناً في أصل محرر، وبذلك يكون ما نقلوه عن المستملي دليلا عليهم لا لهم.

وهذه المواضع على ثلاثة أنواع كما ذكر ذلك المعلمي في كتابه (الأنوار الكاشفة):

الأول: أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر، ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وإنما أخَّر ذلك لسبب ما، ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله، ولم يتيسر له الظفر به حينئذ.

الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث على لما سبق.

الثالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة، لأنه يُعْنى جداً بالتراجم، ويضمنها اختياره، وينبه فيها على معنى خفي في الحديث، أو حَمْلِه على معنىً خاص أو نحو ذلك، فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه، وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثبته في كتابه.

وأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم، يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة، وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر[١]. ولذا قال الحافظ رحمه الله في المقدمة بعد إيراده للعبارة السابقة: قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً[٢].

ومن أهم الأدلة على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرَّر كتابه، وعرضه على أئمة الحديث ما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة[٣]. وروى أبو

(١) الأنوار الكاشفة ص ٢٦٤.

(٢) مقدمة فتح الباري ٨/١.

(٣) تغليق التعليق ٤٢٣/٥.

أحمد بن عدي عن عدة من المشايخ قالوا: حرر محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي -ﷺ- ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين [1]. وذلك كي يجتمع له الاطمئنان القلبي مع البحث العلمي.

المبحث الرابع : شبهة تقطيعه للأحاديث.

ذكره أيضاً كدليل على عدم الوثوق والطمأنينة بما ورد من حديث في صحيح البخاري تقطيعه للحديث واختصاره والتصرف فيه، حيث اعتبر هذا العمل تدليساً وخيانة في أمانة نقل الرواية كما زعم. فقال أحد المغرضين محمد صادق نجمي: ويؤكد هذا العمل-يقصد تقطيع للأحاديث- أن البخاري في تدوينه لصحيحه، لم يلتزم بوظيفته المعهودة، باعتباره محدثا ومفسرا ومؤرخا، بنقل الحقيقة كاملة غير منقوصة، بل عمل بما تملي عليه أفكاره ورغباته، وحذف من الحديث ما لم يتفق منه مع أهواءه، وأن ذلك من الأمور التي تسلب الثقة عنه[2]. وقد كذب وافترى، وعن الحق مال وانتحى.

فالبخاري -رحمه الله- لم يكن يعجزه أن يسرد الأحاديث والطرق كلها في باب واحد فذاك أمر يسهل عليه، ولكنه سلك هذا المسلك لجملة من الأغراض الحديثية والفقهية ذكرها أهل العلم، فهي في الحقيقة مزية للبخاري وليست منقصة، ومنقبة وليست مثلبة، فإن ذلك دليل على فقهه وعلمه وبراعته في استنباط الأحكام. ولذا ذكر الحافظ في مجمل كلامه في مقدمة الفتح: بأنه إذا امتاز مسلم بهذا - يعني سرد الأحاديث في موضع واحد- فللبخاري في مقابلته من الفضل ما ضمَّنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار[3].

وفي الرد على هذه الشبهة لابد من ذكر قوله في الدوافع التي ذكرها الحافظ للبخاري من تقطيعه للأحاديث حيث قال: وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة، واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك، لأنه إن كان المتن

(١) نقل ذلك أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح ٣١٠/١ .

(٢) (وقفة مع نصوص الصحيحين) نسخة إلكترونية موثقة .

(٣) مقدمة فتح الباري ص١٣ .

قصيرا أو مرتبطا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا، فإنه يعيده بحسب ذلك، مراعيا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

وربما ضاق عليه مخرج الحديث، حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولا، وفي موضع معلقا ويورده تارة تاما، وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب. فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد[١].

وقال أيضا: وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب، إلا حيث يكون المحذوف موقوفا على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع له في حديث (هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: إن أهل الإسلام لا يسيبون[٢] وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون)[٣].

---

(١) مقدمة فتح الباري ص١٥.

(٢) والمراد بتسييب السوائب: هو أن يترك الدابة فتسيب حيث شاءت فلا ترد عن حوض ولا علف ولا يتعرض لها بركوب ولا حمل، ويطلق أيضا على تسييب العبيد أيضاً بأن يعتقوهم ولا يكون الولاء للمعتق ولا على المعتق حجر في ماله فيضعه حيث شاء وقد قال له إنه سائبة. مرقاة المفاتيح ٥٢٢/٩ بتصرف. وقال القاضي عياض (ميراث السائبة) هو الذي يعتق- عبدا- سائبة يقول: أنت سائبة ويريد =بذلك عتقه، أو أعتقت سائبة فأجمع الفقهاء على أنه عتيق لكنهم اختلفوا في كراهته أو إباحته، وفي ولائه هل هو لمعتقه أو لجماعة المسلمين وكافتهم، على أن ولاءه لجماعة المسلمين كأنه قصد عتقه عنهم. مشارق الأنوار ٢٣٢/٢.

(٣) صحيح البخاري ٢٤٨٢/٦ كتاب الفرائض باب(ميراث السائبة).

هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله (جاء رجل إلي عبد الله ابن مسعود فقال: أني أعتقت عبدا لي سائبة، فمات وترك مالا، ولم يدع وارثا فقال عبد الله: إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون فأنت ولي نعمته، فلك ميراثه، فإن تأثمت وتحرجت في شيء، فنحن نقبله منك ونجعله في بيت المال). فاقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله:(إن أهل الإسلام لا يسيبون) لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه.

وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة ومع ذلك فهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية، وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي، أو غير ذلك، وهذا بيِّن لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه والله الموفق[1].

وبذلك يتبين أن لا منقصة على البخاري في تقطيعه للأحاديث، بل في ذلك براعة تصنيف، وجودة استدلال، تحسب له لا عليه. وبهذا يُلجم كل من يروم هجوما على الإمام البخاري، وعلى صحيحه كيف لا، وهو عمدة كتب أهل السنة؟!

وحين تطالع هجمات المغرضين على البخاري تجدهم في ضيق شديد، فليس عندهم ما يقولونه عليه، وإذا ما أوردوا نقدا للصحيح تراهم يثيرون قضايا فقهية، أو يعلقون على آراء للبخاري، أما نقد الصحيح من الناحية الحديثية فهذه غاية لا يتطاولون إليها، لعجزهم عن النيل من البخاري أو كتابه الصحيح.

(١) مقدمة فتح الباري ص١٥.

المبحث الخامس: شبهة الرواية بالمعنى.

زعم المبطلون الحاقدون على السنة، أن مما يسلب الاطمئنان والاعتماد على صحيح البخاري ويوجب عدم الوثوق به، أن قسماً من أحاديثه قد رويت بالمعنى، ولم ينقلها مؤلف الصحيح بنفس اللفظ حسب ما سمعها من ناقليها، مستشهداً بما نقله الخطيب في تاريخه[١]، والحافظ في مقدمته على الفتح[٢]، وغيرهم عن البخاري نفسه وهو قوله: (رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر)، قيل له : يا أبا عبد الله بكماله قال: فسكت.

وقول الحافظ عند الكلام على حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح: وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أنه يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين[٣]. قال أبو رية صاحب الأحقاد الجلية، بعد أن ذكر أنه لبث زمناً طويلاً يبحث وينقب حتى انتهى إلى حقائق عجيبة، ونتائج خطيرة- بزعمه- قال: ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث (كلها)! - مما أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً- حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه. كما نطق به الرسول به، وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في الفلتة والندرة..[٤].

والقارئ لهذا الكلام إذا لم يكن من أهل العلم والمعرفة بالحديث النبوي، يخيل إليه أن السنة لم يأت فيها حديث مروي بلفظه، وأنه قد دخلها الكثير من التحريف والتغيير. قال المعلمي -رحمه الله- في معرض رده على كلام أبي رية السابق ومعللا أمر الرواية بالمعنى: (... كان النبي -ﷺ- يلقن أصحابه فيكون بين ما يلقنه ذا، وما لقنه ذاك شيء من ذاك الاختلاف في اللفظ، فحفظ أصحابه كل بما لقن، وضبطوا ذلك في صدورهم ولقنوه الناس، ورفع الحرج

---

(١) تاريخ بغداد ١١/٢ .

(٢) مقدمة فتح الباري ٤٨٧/١.

(٣) فتح الباري ٢٢٧/١٠.

(٤) أضواء على السنة المحمدية .

مع ذلك عن المسلمين، فكان بعضهم ربما تلتبس عليه كلمة مما يحفظه أو يشق عليه النطق بها فيكون له أن يقرأ بمرادفها)[1].

ولا خلاف بين أهل العلم في أن رواية الحديث بلفظه المسموع منه – ﷺ هو الأصل الذي ينبغي لكل راوٍ وناقل أن يلتزمه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بل قد أوجبه بعضهم ومنعوا الرواية بالمعنى مطلقاً، وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سُمِع[2].

ولسنا في هذا الموضع بصدد الرد على شبة الرواية بالمعنى التي نسبها بعض أعداء الإسلام إلى السنة، وإنما الحديث هنا عن استشكال الرواية بالمعنى عند البخاري في الصحيح واعتبار ذلك مما ينقص قيمة الكتاب، واستشهادهم على ذلك بقول الخطيب وابن حجر السابق، والرد على ذلك:

إن ما نقله عن الحافظ فهو أبعد ما يكون الرواية بالمعنى، ولم يسقه الحافظ رحمه الله لهذا الغرض، وإنما ساقه في معرض الكلام عن حديث سحر النبي –ﷺ– وأن البخاري رواه مرَّة عن شيخه إبراهيم بن موسى بلفظ الجزم: (حتى إذا كان ذات يوم) من غير شك، ورواه هنا بالشك ولفظه: (حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة)[3]، وقد ظن الحافظ أولاً أن الشك من البخاري، ثم ظهر له أن الشك من شيخ شيخه عيسى بن يونس، وإليك كلام الحافظ ابن حجر حيث قال بعد أن ذكر الروايتين وتحقيق أن الشك ليس من البخاري: فيحمل الجزم الماضي على أن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدَّثه به تارة بالجزم،... ثم قال: وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين. وهكذا يتبين لنا الافتراء على البخاري، وعلى الحافظ، وخطف الكلام من غير تثبت وتحر.

---

(١) الأنوار الكاشفة ص٧٨.

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في مقدمة ابن الصلاح ص٢١٣، الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث٣٩٩/٢، تدريب الراوي ٩٨/٢، والمنهل الروي ص٩٩، الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية ص١١٤.

(٣) فتح الباري ٢٢٧/١٠.

الباب الثاني: أحاديث منتقدة على البخاري والرد على منتقدها

الحديث الأول:(.. أيما مؤمن سببته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة)

روى البخاري رحمه الله حديث: سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي -ﷺ- يقول: (... اللهم فأيما مؤمن سببته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة)(١). أخرجه مسلم في صحيحه من طريق مسروق عن عائشة قالت: دخل على رسول الله -ﷺ- رجلان، فكلماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئا ما أصابه هذان، قال: وما ذاك؟ قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: (أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجرا)(٢).

انتقد الكردي إخراج الشيخين لهذا الحديث، بل وكذَّب رواياته المتصلة وقال في مجمل انتقاداته(٣):

١- هل يجوز نسبة ذلك لرسول الله وهو صاحب الخلق العظيم الذي علمنا، وقال: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر) فعدّ سباب المسلم فسوقا. هل يجوز لرسول الله أن يرتكب ما هو فسوق !! وأين تصبح العصمة والأسوة الحسنة إذن ؟!.

٢- كيف نصدق تلك الروايات مع أن رسول الله نهى عن لعن المؤمن وقال (لعن المؤمن كقتله).

٣- كيف نصدق أن رسول الله يغضب، فيسوقه غضبه إلى أن يسب، ويلعن، ويجلد، يؤذي بغير حق كما تدعيه تلك الروايات؟!

---

(١) صحيح البخاري ٢٣٣٩/٥ كتاب الدعوات باب (قول النبي صلى الله عليه وسلم من آذيته فاجعله له زكاة ورحمة).

(٢) صحيح مسلم ٢٠٠٧/٤ كتاب البر والصلة والآداب باب (من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك كان له زكاة وأجرا ورحمة).

(٣) (نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث) ص ٢٢٩.

٤- فهل يعقل، أن يوصي بشيء ثم يفعل خلافه، فينطبق عليه قوله تعالى: **(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)**(البقرة: ٤٤).

أما الرد عليه فهو ميسر -ولله الحمد- فإن علماء السنة قد فقهوا معنى هذا الحديث وأجابوا عما قد يعرض لها من شبه، وكأن الرجل نظر في كتب القوم ولم يأخذ إلا ما صفا له، مما ظن أنه سيكدر صفو السنة المباركة، وترك ما بيَّنه أولئك العلماء في رد ما قد يثار حول بعض الأحاديث ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

إن أول ما يرد به على انتقاده لهذا الحديث، هي تلك الرواية التي أخرجها مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك حين قال ليتيمة عند أم سلمة (كبرت! لا كبر سنك) فرجعت اليتيمة إلى أم سليم تبكي، فذهبت أم سليم مستعجلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن سبب ما فعل فقال: (إني اشترطت على ربي فقلت إنما انأ بشر أرضى كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهورا وزكاة وقربة).

قال النووي: وهذه الرواية المذكورة آخرا تبين المراد بباقي الروايات المطلقة وإنه إنما يكون دعاؤه عليه رحمة، وكفارة، وزكاة،ونحو ذلك، إذا لم يكن أهلا للدعاء عليه، والسب واللعن ونحوه، وكان مسلما وإلا فقد دعا -ﷺ- على الكفار والمنافقين ولم يكن ذلك لهم رحمة.

وقد أجاب النووي على دعوى المؤلف وأمثاله، بقوله: فإن قيل كيف يدعو على من ليس هو بأهل للدعاء عليه أو يسبه أو يلعنه ونحو ذلك فالجواب ما أجاب به العلماء ومختصره وجهان:

أحدهما: أن المراد ليس بأهل لذلك عند الله تعالى وفي باطن الأمر ولكنه في الظاهر مستوجب له فيظهر له -ﷺ- استحقاقه لذلك بأمارة شرعية ويكون في باطن الأمر ليس أهلا لذلك وهو -ﷺ- مأمور بالحكم بالظاهر والله يتولى

السرائر[١]. قال ابن حجر في توضيح هذا القول: (فكأنه يقول من كان باطن أمره عندك أنه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتي عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ طهورا وزكاة)[٢].

قال النووي: والثاني: أن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية كقوله (تربت يمينك) وفي هذا الحديث (لا كبرت سنك) وفي حديث معاوية (لا أشبع الله بطنه) ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء فخاف -ﷺ- أن يصادف شيء من ذلك إجابة، فسأل ربه سبحانه وتعالى، ورغب إليه في أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وقربة وطهورا وأجرا، وإنما كان يقع هذا منه في النادر والشاذ من الأزمان ولم يكن صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا ولا لعانا ولا منتقما لنفسه وقد سبق في هذا الحديث أنهم قالوا: ادع على دوس فقال: (اللهم اهد دوسا)[٣].

وأما قول الكردي :كيف نصدق أن رسول الله يغضب، فيسوقه غضبه إلى أن يسب، ويلعن، ويجلد.. فهاهو المازري[٤] يتصدى للرد على هذه الشبهة قال: يحتمل أنه -ﷺ- أراد أي دعاءه وسبه وجلده كان مما يخير فيه بين أمرين أحدهما هذا الذي فعله، والثاني: زجره بأمر آخر فحمله الغضب لله

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥١/١٦.

(٢) فتح الباري ص١٧٢.

(٣) أخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قدم طفيل بن عمرو الدوسي وأصحابه على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله إن دوسا عصت وأبت فادع الله عليها فقيل هلكت دوس قال اللهم اهد دوسا وأت بهم صحيح البخاري ١٠٧٣/٣كتاب الجهاد والسير باب (الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم).

(٤) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري يكنى أبا عبدالله ويعرف بالإمام نزل المهدية من بلاد إفريقية أصله من مازر مدينة في جزيرة صقلية على ساحل البحر وكان آخر المشتغلين من شيوخ أفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر. انظر الديباج المذهب ص٢٧٩.

تعالى على أحد الأمرين المتخير فيهما وهو سبه أو لعنه وجلده ونحو ذلك وليس ذلك خارجا عن حكم الشرع[1].

ونقل زين الدين العراقي عن أبي العباس القرطبي جوابا جيدا بعبارة – كما وصفها العراقي – حسنة فقال: أوضحها وجه واحد وهو أنه -ﷺ- إنما يغضب لما يرى من المغضوب عليه من مخالفة الشرع، فغضبه لله لا لنفسه فإنه ما كان يغضب لنفسه، ولا ينتقم لها وقد قررنا في الأصول أن الظاهر من غضبه تحريم الفعل المغضوب من أجله.

وعلى هذا فيجوز له أن يؤدب المخالف باللعن والسب والجلد والدعاء عليه بالمكروه وذلك بحسب مخالفة المخالف غير أن ذلك المخالف قد يكون ما صدر منه فلتة أوجبتها غفلة أو غلبة نفس أو شيطان وله فيما بينه وبين الله عمل خالص وحال صادق يدفع الله عنه بسبب ذلك أثر ما صدر عن النبي – ﷺ- له من ذلك القول أو الفعل.

قال القاضي عياض: وقد يكون قوله هذا ودعاء ربه إشفاقا على المدعو عليه وتأنيسا له لئلا يلحقه من الخوف والحذر من ذلك، ومن تقبل دعائه ما يحمله على اليأس والقنوط، وقد تكون سؤالاته لربه فيمن جلده وسبه بوجه حق وعقاب على جرم، أن يكون ذلك عقوبة في الدنيا، وكفارة لما فعله وتحصنا له عن عقابه عليه في الآخرة، كما في الحديث الآخر ومن أصاب شيئا فعوقب به كان له كفارة[2]. وقال المازري أيضا: ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج الإشفاق وتعليم أمته الخوف من تعدي حدود الله[3].

إذن فالسب الوارد في الحديث ليس من باب التفحش وسوء الخلق كما ظن الكردي بل إن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية كقوله (تربت يمينك) وقد رجح القاضي عياض هذا القول كما سبق. ولا أدري لماذا لم يقف المؤلف

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥١/١٦.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب ١٢/٨.

(٣) نقل ذلك ابن حجر في الفتح ١٧٢/١١.

على أقوال الشراح، والذين تكلموا عن معنى هذا الحديث، لقد انتقد على القوم تمسكهم بصحة كتاب وتفضيلهم له في جانب الصحيح من الحديث، ولم يترك مجالا لنفسه لتأمل كتب السنة الأخرى ودراسة معاني هذا الحديث، وإنما اقتطف هذا الحديث وعرضه على مقتضياته العقلية، والحقيقة أن هذا الحديث لا يشوبه شيء من الاعتراض أو التناقض، والحمد لله.

الحديث الثاني: (.. أن النبي -ﷺ- أغار على بني المصطلق)

روى البخاري رحمه الله في صحيحه قال: حدثنا علي بن الحسن قال: أخبرنا عبد الله أخبرنا بن عون قال كتبت إلى نافع فكتب إلي أن النبي -ﷺ- أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش.

لقد اعترض الكردي على وقوع الغزوة بالصورة التي يحكيها هذا الحديث الذي ورد في الصحيحين ونسب إليه التناقض مع منهج الإسلام في الجهاد الذي إنما شرع لقتال من اعتدى على المسلمين واضطهدهم وعذبهم، إلى أن قال: وأما الكفار المسالمون فما كان رسول الله يبتدئهم بقتال، وينقضّ عليهم دون دعوة أو إعلان فيذبحهم وهم آمنون غارُّون).

وأخذ في بيان طريقة الجهاد في الإسلام التي لا تخفى على كل مسلم، وهو بكلامه هذا يحمل هذا الحديث شبهة لا أصل لها، ولا قصد له إلا تعكير المنابع الصافية التي تستقي الأمة منها سنة نبيها صلى الله عليه وسلم، فهو الذي صور هذا الحديث بصورة خاطئة عن حقيقة الجهاد الإسلامي، ودس في باطن كلامه تهمة لأهل الحديث، فجعلهم ينسبون للإسلام التزمت، والظلم، والإرهاب، والإسلام وأهل الحديث من ذلك كله براء.

ولكي يتيقن القارئ من فعل الكردي هذا، نفصل الأمر في رد انتقاده لهذا الحديث: إن القارئ لهذا الحديث من الوهلة الأولى –فضلا عن المتأمل– يجد أنه لا شبهة فيه ولا اعتراض، ورواية البخاري لها جمعت بين صحة السند، وصحة المتن وسأتعرض في الرد على تعديه على السنة من خلال هذا الحديث من جانبين الأول : الرد على انتقاده لرواية البخاري لهذا الحديث.

والجانب الثاني: الرد على تهجمه وتطاوله على أهل الحديث، ومنهجهم في حفظ السنة.

الأول : الرد على انتقاده لرواية البخاري لهذا الحديث:

تحرير موضع الانتقاد قوله: (وهم غارون) فقد اعتقد بفَهمه العليل، وتبصره القليل، أنه ما كان للنبي -ﷺ- أن يغزو قوما وهو غافلون آمنون، وأن هذا ليس منهج الإسلام في الجهاد، ولهذا فهو يرد الحديث.

أقول: إن كلامه هذا مردود عليه فلو تأملنا الحديث واستنرنا بأقوال الأمة الذين خدموا السنة بسعي حثيث، لزال عنه كل اعتراض، وانتفى عنه أدنى انتقاض:

أولا: إنه لم يراد بالغفلة عدم العلم بدعوة الإسلام، وإنما المراد بها الغفلة عن حدوث مكروه له، بدليل أن بني المصطلق قد جمعوا لقتال المسلمين كما ورد في الرواية التي ذكرها الكردي نفسه والتي أخرجها ابن سعد والطبري وغيره فالنبي -ﷺ- لم يبتدئهم في القتال دون علمهم بدعوة الإسلام، بل كان لديهم علم به كما صرح بذلك الحازمي في الناسخ والمنسوخ، بل إن العلماء يستدلون بذلك الحديث على جواز الإغارة على من لم يدع، وكان لديه علم به، وذكره في ذلك ثلاثة مذاهب، قال النووي : وفي هذا الحديث جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاها المازري والقاضي أحدها: يجب الإنذار مطلقا، قاله مالك وغيره وهذا ضعيف، والثاني: لا يجب مطلقا، وهذا أضعف منه أو باطل والثالث يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب وهذا هو الصحيح[1].

وأما قول الكردي عن الرواية التي ذكرت في السير عن ابن إسحاق قال: (فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، ومحمد بن يحيى بن حبان كل قد حدثني بعض حديث بني المصطلق قالوا: بلغ رسول الله -ﷺ- أن بني المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار أبو

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٦/١٢.

جويرية بنت الحارث زوج رسول الله –ﷺ–، فلما سمع رسول الله –ﷺ– بهم خرج إليهم حتى لقيهم على ماء لهم يقال له (المريسيع) من ناحية قديد إلى الساحل فتزاحف الناس واقتتلوا فهزم الله بني المصطلق وقتل من قتل[١].

ثم عقب بقول ابن سعد في طبقاته: وكان ابن عمر يحدث أن النبي –ﷺ– أغار عليهم وهم غارون ونعمهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم، والأول أثبت[٢]. فإن ابن حجر رد ذلك بقوله: (قال أشار بن سعد إلى حديث ابن عمر ثم قال: (الأول أثبت) قلت: آخر كلام ابن سعد(والحكم بكون الذي في السير أثبت مما في الصحيح)، مردود ولا سيما مع إمكان الجمع[٣].

وكان قد ذكر رحمه الله قولا في الجمع بين الأحاديث التي فيها الغزو بعد الإنذار، وحديث ابن عمر هذا بقوله (فيحتمل أن يكون حين الإيقاع بهم ثبتوا قليلا، فلما كثر فيهم القتل انهزموا بأن يكون لما دهمهم وهم على الماء، ثبتوا وتصافوا، ووقع القتال بين الطائفتين ثم بعد ذلك وقعت الغلبة عليهم)[٤].

وهذا بلا شك فقه وفتح من الله يؤتيه من يشاء فعلماء الحديث هم من أعمل العقل، وقيدوه بنور الإيمان، ففتح الله لهم الآفاق وبصرهم بالحقائق، فابن حجر –رحمه الله– يرى أنه يجوز الجمع بين ذلك بأنهم كانوا قد جمعوا على النبي صلى الله عليه وسلم عند المريسيع ثم لما هاجمهم المسلمون وكثر فيهم القتل، انهزموا إلى ديارهم، وانسحب جيش المسلمين من أرض المعركة، ثم أعاد إليهم الكرة بعد أن عادوا وأمنوا فوقعت الغلبة عليهم.

ولهذا الجمع وجه، فدليله أن هذه الطريقة من الطرق والحيل العسكرية التي استخدمها النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد وملاقاة العدو وهذا الأمر

(١) السيرة النبوية ٢٥٢/٤.

(٢) الطبقات الكبرى ٦٤/٢.

(٣) فتح الباري ص٤٣١.

(٤) المصدر السابق.

أحد المعاني المعتبرة في معنى (قفلة)[1] حيث قال ابن الأثير: وقد يفعل ذلك الجيش إذا انصرفوا من مغزاهم لأحد أمرين،أحدهما: أن العدو إذا رآهم قد انصرفوا عنهم، أمنوهم وخرجوا من أمكنتهم، فإذا قفل وعاد الجيش إلى دار العدو، نالوا الفرصة منهم فأغاروا عليهم. والآخر: أنهم إذا انصرفوا ظاهرين لم يأمنوا أن يقفو العدو أثرهم فيوقعوا بهم وهم غارون، فربما استظهر الجيش أو بعضهم بالرجوع على أدراجهم فإن كان من العدو طلب كانوا مستعدين للقائهم وإلا فقد سلموا وأحرزوا ما معهم من الغنيمة[2].

وتبعه في ذلك بعض شراح الحديث[3]، وقد روى أبو داود، والحاكم في المستدرك، وابن الجارود، والبيهقي في الكبرى حديث عبدالله ابن عمر عن النبي-ﷺ- (قفلة كغزوة). كما ذكر ابن فارس أن من أصول هذه الكلمة الشدة، والصلابة[4]. وهذا الأمر أرى فيه دليلا آخر يقوي ما ذكر من إمكانية الجمع، ووجه ذلك أن جيش المسلمين بالقوة والشدة والصلابة حتى صمد في المعركة الأولى عند المريسيع، ثم استخدم سياسة الانسحاب الجزئي، ليعود مرة أخرى فيجهز على العدو وفي ذلك من القوة والصمود ما هو بيِّن، والله أعلم.

ثانيا: ولو سلمنا جدلا بأنه ابتدأهم بالقتال دون علمهم بدعوة الإسلام فجيش المسلمين لم يخالف تشريعات الجهاد المعروفة -كما يدعي الكردي- ولم يتعرض للكفار المسالمين الذين لم يقاتلوا المسلمين، لأن في الحديث (فقتل مقاتلتهم) والمقاتِلة بكسر التاء كما ذكر أهل اللغة، وشراح الحديث هم من

(١) قال ابن منظور : قفل القفول الرجوع من السفر وقيل القفول رجوع الجند بعد الغزو . لسان العرب ٥٦٠/١١.

(٢) النهاية في غريب الأثر ٩٣/٤.

(٣) انظر مرقاة المفاتيح ٣٦٩/٧ بتصرف.

(٤) قال في معجم مقاييس اللغة ١١٢/٥ القاف والفاء واللام أصل صحيح يدل أحدهما على أوبة من سفر والآخر على صلابة وشدة.

صلح للقتال، وهو الرجل البالغ العاقل[١]، ومفهوم المخالفة أن النبي -ﷺ- لم يقاتل كبار السن، ولا الصغار ولا النساء، ولا الضعفاء، فأين الخروج عن مبادئ الجهاد في الإسلام الذي ادعاه الكردي، إنه والله لافتراء عظيم.

إذن فلا شبهة في هذا الحديث، ولا استنكار للكردي وأمثاله من أهل العقول المغترفة التي تغترف من كتب السنة ما يصفو لمعتقداتهم البغيضة، يظنون بزعم منهم أنهم مدافعون عن السنة، وهم أبعد الخلق عن ذلك، والمتأمل في شبه الكردي هذه وغيرها مما ذكره في كتابه، يجد أنه يحمل مزاجية عجيبة تتسم بالتناقض والفوضى، فهو مثلا لا يرى الاحتجاج إلا بالقرآن والمتواتر بالسنة، ويرفض الاحتجاج بخبر الآحاد (ويفهم ذلك من أول كلامه عن هذا الحديث، حيث يقول: إن وقوع الغزوة بهذه الصورة بعيدا جدا عن روح الإسلام، ومخالف لتشريع الجهاد وتعاليمه المعروفة من نصوص القرآن الكريم، ومن المتواتر من السيرة ..)[٢] ثم يعود في آخره ويقول: (.. فإن أغلب العلماء جرى على مثلها في مواجهة.. وقرروا أن الحديث الضعيف يعمل به ما دام ملتئما مع الأول العامة)[٣] فيُعمِل هنا الخبر الآحاد فيبطل الاحتجاج به في أول كلامه وهذا تناقض نابع من نفس حاقدة على أهل السنة، وإن أظهر المحبة للنبي -ﷺ-.

---

(١) قال العيني في العمدة : (مقاتلتهم) أي الطائفة البالغين الذين هم على صدد القتال. انظر عمدة القاري ١٠/١٣وقال صاحب عون المعبود :والمراد بها هنا من يصلح للقتال وهو الرجل البالغ العاقل، عون المعبود ٢١٣/٧، وفي المعجم الوسيط ٧١٥/٢ المقاتل:من يصلح للقتال أو يباشره .

(٢) نحو تفعيل نقد متن الحديث ص ٢٣٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٦ .

الثاني : الرد على تهجمه وتطاوله على أهل الحديث ومنهجهم في حفظ السنة النبوية.

إن مما غمز به أهل السنة من كذب وافتراءات:

أ- وصف منهجهم بعدم التوازن حيث قال (... اهتمامهم التام على حال السند ...)[1] وبناءا على هذا المنهج الذي يدعيه وصفهم (بالرجاليون) وإن كنت أرى أنه لا انتقاص فيهم بوصفهم بهذا الوصف، نعم، علماء الحديث هم الذين يمحصون الأسانيد وهي سلسلة الرجال الموصلة لحديث المصطفى -ﷺ-، والدفاع عن أمر ما، يشرف بشرف المدافَع عنه، وهو النبي -ﷺ- وهذه منقبة لهم أيُّ منقبة .

ب- اتهمهم بالاهتمام بالسند والصناعة الحديثية دون العناية بالمتن، ثم يقول (وهذه هي آفة بعض أهل الحديث) وما آفةٌ على أهل الحديث غير الكردي وأمثاله من الدخلاء، الذين يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويظنون أنهم مصلحون. **(أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ)**(البقرة:١٢).

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: (قد حرم الله القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعلها من أعظم المحرمات) أقول إن عَظُمَ البلاء في القول بلا علم في الفتيا، فإن ذلك في الحديث أشد بلاءا، إذ أن الفتيا تقوم على القرآن والسنة النبوية.

إن علماء الحديث اعتنوا عناية فائقة بالسند والمتن معا والذي يظهر أولا في تعريفهم للسند (بأنه الطريق الموصل للمتن)[2] فالمتن غايتهم، والسند هو السبيل إلى معرفة المقبول، والمردود منه، ومن ذلك نشأ علم علل الحديث الذي ينقد المتن وما فيه من علة، إلى جانب الإسناد.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣٥.

(٢) انظر المنهل الروي لابن جماعة ص٢٩ فتح المغيث ١٦/١المقنع في علوم الحديث ١١٠/١ النكت على ابن الصلاح ٤٠٥/١.

ومما يدل أيضا على اهتمام المحدثين بنقد المتن وتمحيصه ما ذكره ابن أبي حاتم في تقدمته لكتاب "الجرح والتعديل" حيث قال: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه بالماء والصلابة علم أنه زجاج ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته(١).

فهذا الإمام يقرر هنا معايير صحة الحديث عند علماء الحديث في كتاب خصصه لأقوال علماء الجرح والتعديل في نقلة الأخبار ورواتها، وهو هنا يجعل النظر النقدي في المتن ركيزة أساسية في الحكم على الحديث.

كما أن الباحث المدقق حين يمن الله عليه بنعمة النظر المتبصر في كلام الأئمة كابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان، مثلا وهي من الكتب التي تميزت بذكر مسببات الحكم على الراوي فإن الناظر لذلك سيقف على عشرات النصوص المتعلقة بنقدهم لكثير من الرواة بسبب ما ورد من مروياتهم من متون غير مستقيمة فابن عدي مثلا يتكرر في كلامه (لم أر في متون أحاديثه شيئا ينكر) وقد ورد هذا اللفظ في مائة وثلاثة وتسعون موضعا من كتابه، فدل ذلك أنه لا يحكم على الرجل إلا بعد اعتبار مروياته، والبخاري بصفة خاصة له عناية فائقة في مجال النقد والمتن كيف لا؟ وهو من صنف مصنفا كاملا لجمع طرق حديث واحد (رفع اليدين بالدعاء) ناهيك عن كتابه الشامخ (الجامع الصحيح) الذي عرف عنه فيه انتقاءه أجود وأصح ما رواه الثقات.

كما من أهم ركائز المنهج الحديثي العمل بقاعدة (الجمع بين الأحاديث المختلفة مقدم على الترجيح)(٢) وبناءا على هذا لم يتسرع علماء الحديث بالحكم بمعارضة متن لآخر بمجرد وجود اشتباه في أن أحدهما مخالف الآخر بل ما دام الجمع ممكنا بتأويل سائغ غير متكلف فهو أولى من تصحيح

(١) الجرح والتعديل ٣٥١/١.

(٢)السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ١١٧/١ .

أحدهما وتضعيف الآخر وهذا من أوضح الأدلة على رعايتهم لمتن الحديث واعتبار أن صناعة السند الوسيلة إلى تنقية ما يشوبه. والله أعلم.

الحديث الثالث: (كان النبي -ﷺ- يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل)

روى البخاري –رحمه الله– حديث معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال: كان النبي -ﷺ- يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة، قال: قلت لأنس: أو كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين وقال سعيد عن قتادة إن أنسا حدثهم تسع نسوة.

انتقد الكردي إخراج البخاري لهذا الحديث، موهنا في قدرته العلمية، ومكذبا لنسبة رواية هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه. وذكر أن الإشكال فيه من وجهين:

١- قال من أين كان لأنس أن يعلم أن رسول الله كان يجامع فعلا كل واحدة من نسائه اللواتي كان يدخل عليهن في تلك الساعة؟؟ ألعله كان يشعر أنسٌ، بما يريد فعله عند دخوله على نسائه؟[١].

٢- يقول: هل ينسجم مع قيام سيد الرسل هذا الادعاء، بأنه كان يتنقل في ساعة واحدة بين نسائه فيجامعهن كلهن في ساعة واحدة ؟...[٢].

وقبل أن أذكر الرد على ادعاءه وإنكاره لهذا الحديث أريد أن أنبه القارئ الكريم إلى ملاحظة مهمة – قد تكون هي وحدها كافية لرد كلام الرجل بمجمله، فالكردي لا يذكر الصلاة على النبي -ﷺ-، ويعبر دائما (بالرسول، النبي، محمد، ونحو ذلك) وهذا من أوضح الأدلة على ميله عن المنهج الصواب، وإن أظهر بعباراته حبه له -ﷺ-، فأين هو من أهل الحديث الذين هم أكثر الناس صلاة على النبي -ﷺ- فيزيدهم ذلك شرفا ومكانة.

أما في الرد على ما ذكره من إشكالات فهو بيِّن أجمله فيما يلي:

---

(١) نحو تفعيل نقد متن الحديث ص ٢٣٨.

(٢) المصدر السابق.

٣- الرد على الإشكال الأول: لا شبهة له فيما استنكره من علم أنس رضي الله عنه بأمر رسول الله -ﷺ- حين كان يدور على نسائه في الساعة الواحدة، فإن أنس بن مالك رضي الله عنه كان خادم الرسول -ﷺ-، والملازم له في جميع حالاته، قال الذهبي في السير: فصحب أنس نبيه -ﷺ- أتم الصحبة ولازمه أكمل الملازمة(١).

ثم أنه كان يروي ذلك بصيغة الماضي، ولم يقل : قال لي رسول الله -ﷺ- كذا، بل يروي حكاية فعله -ﷺ-، كما لا يمنع أن يذكر النبي -ﷺ- هذا الأمر لأحد من الصحابة لغرض شرعي، وهو بيان خصوصيته -ﷺ- على سائر البشر، حيث كان -ﷺ- يُسأل في أمر النساء والجماع فيجيب بما قد يفصح فيه عن أمره هو -ﷺ- مع نسائه، لغرض التعليم، وتبيين الشرع، فقد صح عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رجلا سأل رسول الله -ﷺ- عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله -ﷺ-: (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل)(٢) وبهذا يرد هذا الإشكال، والله أعلم.

٤- الرد على الإشكال الثاني: وهو عدم انسجام كون النبي -ﷺ- يحدث منه أنه كان يدور على نسائه في الساعة الواحدة مع عظمته وزهده، وبعده عن المتعة ومتطلبات الشهوة ... كما يمليه عليه عقله.

(أ) إن الأمر ليس كما صوره الكردي، وإنما هي خصيصة اختص بها النبي -ﷺ- على سائر الأمة ويدل على ذلك قول أنس في الحديث نفسه: (كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين).

قال ابن الجوزي –رحمه الله–: اعلم أن العرب كانت تعد القوة على النكاح، من كمال الخلقة، وقوة البنية، كما تعد الشجاعة منها وكان -ﷺ- أتم

(١) سير أعلام النبلاء ٣٩٧/٣، وانظر التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة١٩٨/١.

(٢) صحيح مسلم ٢٧٢/١.

الناس خلقة، ثم أعطي قوة ثلاثين ثم كان في فعله ذلك، رد على النصارى في التبتل، طلبا للنسل[1].

وقد ورد في حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- ورفعه (أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع)[2]. وقال القاضي أبو بكر بن العربي قد آتى الله -سبحانه وتعالى- رسوله -ﷺ- خصيصة عظمي، وهي قلة الأكل، والقدرة على الجماع، فكان أقنع الناس في الغداء، تقنعه الفلقة وتشبعه التمرة، وكان أقوى الناس على الوطء[3].

وأما عن الحكمة من اختصاصه -ﷺ- بهذه الخصيصة وهي تميزه عن الخلق في زيادة الوطء وقلة الأكل فقد ذكرها صاحب مرقاة المفاتيح: وهي أن الله جمع له بين الفضيلتين في الأمور الاعتيادية، كما جمع الله له بين الفضيلتين في الأمور الشرعية، حتى يكون حاله كاملاً في الدارين، بل فيه خرق للعادة لأن من قل أكله، قل جماعة غالباً، ... ويدل على أنه كان في غاية من الصبر عن الجماع بالنسبة إلى ما أعطي من قوّته، ويحتمل أنه أعطي قوّة أكل أربعين في الأكل أيضاً لتلازمهما غالباً، فيدل على نهاية صبره على الجوع أيضاً، وإنه كان يطعمه ربه ويسقيه، بمعنى أنه يسليه حضوره مع الله وعدم شعوره عما سواه من الأكل والشرب وغيرهما [4].

(ب) لقد تجاهل الكردي وأمثاله من الحاقدين على السنة أن رسالة الإسلام شاملة لجوانب المسلم الخاصة والعامة ليكون في جميع أحواله ممتثلا أمر الشرع، ففي هذا الحديث بيان رحمة الله تعالى بالأمة، فإتيان النبي

---

(١) كشف المشكل ٢٨١/٣.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٧٨/١بسند حسن من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليه الصلاة والسلام.

(٣) نقل ذلك عنه محمد بن يوسف الصالحي الشامي المتوفي سنة ٩٤٢في كتابه سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ١٠ / ٤٤.

(٤) مرقاة المفاتيح ١٤٤/٢.

-ﷺ- القوة في الجماع يورث حصول العلم عند نسائه بدقائق الأحكام الخاصة بالنكاح، فينقلنها للناس، ليتعلموا أمور دينهم.

قال ابن حجر في الفتح: إن الأحكام التي ليست ظاهرة يطَّلعن عليها فينقلنها وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب(١).

وذكر الشيخ تقي الدين السبكي في بيان السر من إتيان القوة في الجماع لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الله تعالى أراد نقل بواطن الشريعة وظواهرها وما يستحيا من ذكره، ومالا يستحيا منه، وكان رسول الله -ﷺ- أشد الناس حياء، فجعل الله تعالى له نسوة ينقلن من الشرع ما يرينه من أفعاله ويسمعنه من أقواله التي قد يستحي من الإفصاح بها بحضرة الرجال، ليتكمل نقل الشريعة وكثر عدد النساء ليكثر الناقلون لهذا النوع، ومنهن عرف مسائل الغسل، والحيض، والعدة ونحوها.

قال: ولم يكن ذلك لشهوة منه في النكاح، ولا كان يحب الوطء للذة البشرية معاذ الله، وإنما حُبِّب إليه النساء لنقلهن عنه ما يستحي هو من الإمعان في التلفظ به، فأحبهن لما فيه من الإعانة على نقل الشريعة في هذه الأبواب وأيضا فقد نقلن ما لم ينقله غيرهن، مما رأينه في منامه، وحالة خلوته من الآيات البينات على نبوته ومن جده واجتهاده في العبادة، ومن أمور يشهد كل ذي لب أنها لا تكون إلا لنبي، وما كان يشاهدها غيرهن، فحصل بذلك خير عظيم (٢).

الحديث الرابع: (فتر الوحي فترة حتى حزن النبي -ﷺ- حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال)

روى البخاري من طريق يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله -ﷺ- من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت

(١) فتح الباري ١/ ٣٧٩.

(٢) نقل ذلك عنه السيوطي في شرحه على سنن النسائي٧/٦٤.

مثل فلق الصبح، فكان يأتي حراء فيتحنث فيه –وهو التعبد– الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده لمثلها حتى فجئه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: اقرأ فقال النبي–ﷺ– فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة، حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: **(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)**(العلق:١)... ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ –فيما بلغنا– (حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل فقال يا محمد إنك رسول الله حقا فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك)[1].

وخلاصة الشبهة التي ذكرها الكردي وغيره في هذا الحديث: أن هذه الرواية تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حاول مرارا أن يلقي بنفسه من رؤوس الجبال، وهذه محاولة منه للانتحار، وهذا لا يليق بشخصٍ من هو في مقام النبوة، والكردي قبل ذلك ذكر تضعيف ابن حجر لبلاغات الزهري، فرد الحديث سندا ومتنا.

ولتفنيد القول في هذه الشبهة، يجب أن نعلم أن الحديث فيه زيادة من قول الزهري: (حزن النبي –ﷺ– حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال... فقال له مثل ذلك) وقد أخرج البخاري هذا الحديث دون ذكر هذه الزيادة في كتاب الوحي باب (كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله –ﷺ– وقول الله جل ذكره **(إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ)**[2](النساء١٦٣)، وفي كتاب التفسير باب (تفسير سورة **(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**

(١) صحيح البخاري ٢٥٦١/٦.

(٢) صحيح البخاري ٣/١.

الَّذِي خَلَقَ الذي)(العلق:١)[١] ولم يذكر هذه الزيادة، وإنما وردت في هذا الموضع مدرجة.

قال ابن حجر: والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر فقد أخرج طريق (عقيل)أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها،وأخرجه مقرونا هنا برواية معمر،وبين أن اللفظ لمعمر، وكذلك صرح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر، وأخرجه أحمد،ومسلم، والإسماعيلي، وغيرهم وأبو نعيم أيضا من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله -ﷺ- في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا[٢].

وفي هذا الكلام قاصمة الظهر لهذا الرجل المتعدي بغير علم ولا برهان. ومن كلام ابن حجر هذا أستنتج ما يلي:

أن حكم هذه الزيادة الإرسال، ومرسل الإمام الزهري ضعيف عند أهل الحديث، فعن يحيى بن معين قال: مراسيل الزهري ليست بشئ، ونقل عن الشافعي نحو ذلك[٣]، يقول الإمام يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، كلما قدر أن يسمّي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه وقال أيضا عنه: هو بمنزلة الريح[٤]. على أن هناك مؤشرات تدل على ضعف هذه القصة، فمن تلك المؤشرات:

ما رواه الإمام البخاري عن عروة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي-ﷺ- حدثته أنها قالت للنبي-ﷺ-: هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد؟ قال: (لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضت نفسي على بن عبد يا ليل بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت،

---

(١) صحيح البخاري ١٨٩٣/٤.

(٢) فتح الباري ص٣٥٩ .

(٣) انظر جامع التحصيل ص٩١، وتدريب الراوي ٢٠٥/١.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٢٨٤.

فانطلقت وأنا مهموم على وجهي فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب..)[1] الحديث.

فهنا ذكر النبي -ﷺ- أن أشد ما وقع عليه، هو ذلك الأذى النفسي الحاصل من تكذيب أهل الطائف له، حتى إنه بقي مهموماً حزيناً لم يستفق إلا وهو بعيد عن الطائف، نعم، إن حزن النبي -ﷺ- على فتور الوحي ثابت في نصوص أخرى، غير أن حزنه ما كان ليبلغ حد الرغبة في إلقاء نفسه من علو، وإلا لكان هذا أجدر بالذكر من حادثة الطائف المذكورة هنا.

ومما يبيّن ضعف القصة: أن الرواية ذكرت أن سبب حزن النبي -ﷺ- ومحاولته للانتحار؛ إنما كان خوفاً من انقطاع الوحي والرسالة، ولو كان هذا صحيحاً، لكان ظهور جبريل عليه السلام مرة واحدة وقوله: (إنك لرسول الله حقا) كافياً في تأكيد أنه مبعوث إلى العباد وتحقّق الاصطفاء له، فلا معنى لأن يدخل الحزن في قلبه وأن يحاول الانتحار مرات ومرات – كما في رواية الزهري.

فإن قيل ولماذا يذكر البخاري هذه الزيادة، في صحيحه وقد اشترط الصحة، فالجواب:

١- أن البخاري رحمه الله تعالى روى هذا الحديث كما سمعه بهذه الزيادة المرسلة التي ذكرها الزهري، كما يدل عليه كلام الحافظ لمن تدبره غير محتج بها، وإلا فليس من شرط البخاري الاحتجاج بالرواية المرسلة.

٢- أن الزهري رحمه الله تعالى أورد هذه الرواية غير محتج بها (على عكس ما فهمه هذا الرجل) بل هو رواها ليورد ما سمعه في هذا الباب فقط لا غير. قال الحافظ فيما سبق (ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله -ﷺ- في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا)

(١) صحيح البخاري ١١٨٠/٣ .

وقوله (في جملة ما سمعه في هذا الباب) يؤكد ما ذهبت إليه هنا وفيما سبق.

وإخراج البخاري لهذه اللفظة لا يلزم منه أنه يُحكم بصحتها؛ لأنه إذا أخرج الحديث، وأظهر علته، وذلك بإثبات لفظ(فيما بلغنا) فإنه يكون قد أبرز ما يدل على عدم صحته، وبذلك يزول الإشكال بأن القصة لا تصح أصلاً. والله أعلم.

ومع هذا كله، وبفرض صحة هذه القصة جدلا، فليس فيها ما يعيب شخص النبي –ﷺ– أو يقدح في عصمته، وبيان ذلك أنه قد همّ –على فرض صحة الرواية– بأن يلقي بنفسه، والهمّ كما ذكر ابن منظور من همَّ بالشيء، يهم هما، نواه وأراده وعزم عليه[1].

وهو هنا لم ينتقل إلى مرحلة التنفيذ، وذلك شبيهٌ بما حكاه الله تعالى عن يوسف عليه السلام في قوله: **(وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ)**(يوسف: ٢٤). يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة: ولهذا لما لم يذكر عن يوسف توبة في قصة امرأة العزيز، دلّ على أن يوسف لم يذنب أصلا في تلك القصة[2]. وهذا كحديث النبي–ﷺ–: (ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له واحدة أو يمحوها الله) متفق عليه[3] .

وأيضاً: فإن تحريم قتل النفس لم يكن نازلاً في شريعته –ﷺ–، إذ القصّة في بداية أمر الوحي، فكيف تكون تلك الحادثة –على فرض صحّتها– مدخلاً للطعن فيه –ﷺ–؟ .ثم نقول: إن العصمة متحققة في هذه الحالة، ووجه ذلك أن الله سبحانه وتعالى صرف عنه هذا السوء، كما صرف عنه قبل مبعثه

(١) لسان العرب ٦٢٠/١٢.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤١١/٢.

(٣) صحيح البخاري ٢٣٨٠/٥ صحيح مسلم ١١٨/١.

حصول التعري، وشرب الخمر، والجلوس مع فتيان قريش، وغير ذلك مما هو مبثوث في السيرة. وهكذا أن هذه الشبهة ليس لها أدنى حظ من النظر، فهي غير صالحةٌ للطعن في سمو أخلاقه، ورجاحة عقله، وطهارة روحه.

الخاتمة.

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى. أما بعد... فإن المسلمين عامة وطلاب العلم خاصة عليهم أن يتجهوا إلى جمع الصفوف، وتكاتف الأيدي وتآلف القلوب؛ للدفاع عن السنة المشرفة والوقوف ضد ما قد ينسب إليها من شبهات ليس لها حظ من الأثر أو النظر، وبل مصدرها قلة التدبر، وعدم التحقق، ومتابعة الأهواء وحظوظ النفوس.

وهذه بعض النتائج والفوائد التي توصلت إليها من خلال الدراسة التي لا أدعي أنها شاملة ولا كافية لجوانب هذا الموضوع، ولكنها جهد مقلّ ومحاولة مبتدئ، أرجو الإخلاص فيها والثواب من الله تعالى:

١- اطلعت من خلال هذه الدراسة على تمام عناية العلماء، لصحيح البخاري من حيث أنواع التصنيفات التي ألفت حوله، وما أفرد في الدفاع عما قد يَرِد عليه من شُبه، مثل كتاب ابن حجر (هدي الساري).

٢- الوقوف على المكانة العلمية الرفيعة التي امتاز بها الإمام البخاري الذي استطاع بعلمه، رغم أعجميته، أن يكون أحد أبرز الشخصيات العلمية في المجتمع الإسلامي، لفترة طويلة من الزمن.

٣- بعد إلقاء النظر على مصادر الشبهات تبين لي أن أكثر من نعق بتلك الترهات المدرستين العقلية والشيعية القديمة والحديثة، أما العقلية فلا حجج لهم ولا برهان وإنما مقتضات عقولهم المتعارضة فيما بينهم والمختلفة، وأما المدرسة الشيعية فقد جعلتهم "عقيدة التقية" مولعين بالكذب والافتراء، فإذا أضافوا إلى هذه السَّوْأَة الخُلُقِية (الجهل) ازداد الطين بِلَّة.

٤- كذب إسماعيل الكردي في كتابه وافتراءات، حيث تعدى على السنة منهجا وعقيدة، وعلماءً، فقد تطاول على أهل الحديث ووصفهم بـ (التقليديون، الرجاليون...) وهي مصطلحات أراد بها انتقاصهم، وما

حاله هذا إلا كالذي يظن أنه يقذف القمم، وهو لا يتجاوز السفوح والوديان.

٥- براءة البخاري، وصحيحه من الشبة التي أثارها الحاقدون على الإسلام، لا يبتغون من ورائها إلا النيل من الدين.

٦- ينبغي لطالب لعلم أن يطلع على كيفية التعامل مع الخصوم، من خلال النظر في كتب السلف ومنهجهم في رد الاعتراضات والشبة التي ترد على بعض الأحاديث ومعرفة طريقتهم في الرد وإفحام الخصم، فنحن في هذا العصر في أمس الحاجة لتعلم لغة الرد، والحوار العلمي الناقد الهادف.حتى يعرف المسلم واجبه نحو هذا الدين، ويقتدي بالسلف الصالح.

٧- ضرورة تدريس موضوع (النقد العلمي للمخالف) في المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي.

٨- أوصي بدراسة ونقد كتاب قريب الهدف إلى كتاب الكردي وهو "الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف" عبد الجبار سعيد وهذا الكتاب قد أساء فيه للسنة، وعلمائها، وأبطل أحاديث ثابتة.أتمنى أن يشمر عن ساعد الجد وينهض طلاب الحديث للدفاع عن نبيهم -ﷺ-.

٩- وجوب التمسك بحبل اللّه الذي أمرنا بالاعتصام به، إنه (القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة).

هذا وأسأل الله تعالى أن يرزقنا السداد في الأقوال والأفعال، وأن يغفر لي ما كان مني من خطأ وجهل، وأن ينفعني والمسلمين بهذا العمل إنه سميع مجيب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. والحمد لله رب العالمين.

فهرس الكتب والمراجع.

١- الاعتصام، تأليف: أبو إسحاق الشاطبي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.
٢- الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
٣- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة :تأليف عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية – ومكتبتها.
٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث(م)، تأليف: ابن تيمية(م).
٥- البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف – بيروت.
٦- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف: الامام شمس الدين السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى.
٧- التحقيق في أحاديث الخلاف، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.
٨- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، دار النشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.
٩- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر – ١٣٩٥ – ١٩٧٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
١٠- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

١١- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢، الطبعة: الأولى.
١٢- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
١٣- السيرة النبوية لابن هشام، تأليف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد.
١٤- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
١٥- الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار النشر: دار الوعي – حلب – ١٣٩٦هـ-، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
١٦- الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر – بيروت -.
١٧- الطبقات، تأليف: خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، دار النشر: دار طيبة – الرياض – ١٤٠٢ – ١٩٨٢، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
١٨- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تأليف: ابن الجزري / السخاوي، دار النشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم.
١٩- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: قدم له حسنين محمد مخلوف.

٢٠- القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢١- المجتبى من السنن، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
٢٢- المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين – القاهرة – ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
٢٣- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
٢٤- المقنع في علوم الحديث، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار النشر: دار فواز للنشر – السعودية – ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.
٢٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار صادر – بيروت – ١٣٥٨، الطبعة: الأولى.
٢٦- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار النشر: دار الفكر – دمشق – ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان.
٢٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، دار النشر: أضواء السلف – الرياض – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.
٢٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

٢٩- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم،تأليف أبي المحاسن يوسف بن الحسن بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد تحقيق : الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي دار الكتب العلمية بيروت.لبنان.
٣٠- بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – ١٤٠٨هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٣١- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان .نقله إلى العربية د. عبدالحليم النجار – دار المعارف القاهرة، مصر طبعة الرابعة.
٣٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي – لبنان/ بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى.
٣٣- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – .
٣٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
٣٥- تغليق التعليق على صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار النشر: المكتب الإسلامي ،دار عمار – بيروت ، عمان – الأردن – ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.
٣٦- تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
٣٧- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤ – ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.

٣٨- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
٣٩- ثمرات النظر في علم الأثر، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، دار النشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة.
٤٠- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي.
٤١- زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الرابعة عشر، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط.
٤٢- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي تحقيق وتعليق الشيخ عادل عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٤ ه - ١٩٩٣م.
٤٣- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي.
٤٤- شرح علل الترمذي / ج ١+٢، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
٤٥- صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الطبعة الثانية.

٤٦- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٧- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٣هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو.
٤٨- طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد القادر محمد علي.
٤٩- علوم الحديث، تأليف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار النشر: دار الفكر المعاصر – بيروت – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.
٥٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٥١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية.
٥٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.